مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السابع/ العدد الأول
جوان 2020

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية في سورية

The Influence of Administrative Corruption on Economic development in Syria

جوزيف نعمه موسى
joseph.nehme.mousa@gmail.com
طالب دكتوراه في قسم إدارة الأعمال /كلية الاقتصاد/ جامعة طرطوس، سوريا

تاريخ الاستلام: 2020/04/28 تاريخ قبول النشر: 2020/05/25 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

يتمثل الهدف من البحث في التعرّف على أثر الفساد الإداري على تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية من خلال دراسة الأثر السلبي للفساد الإداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث تمّ الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد الذي يعبر عن حجم الفساد الإداري ومؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج الإجمالي المحلي– نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي– نصيب الفرد من الدخل القومي– نسبة الصادرات إلى الواردات) لدراسة العلاقة بين الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية في سورية. كما تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة العلاقات واختبار الفرضيات باستخدام النماذج والاختبارات الإحصائية المناسبة في الجانب العملي، أما في الجانب النظري فتناول البحث الإطار العام للفساد الإداري، والتنمية الاقتصادية. توصّل البحث إلى وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية في سورية باعتبار وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد الإداري ومؤشرات التنمية الاقتصادية الأربعة.

الكلمات المفتاحية: : الفساد الإداري، التنمية الاقتصادية، مؤشر مدركات الفساد، مؤشرات التنمية الاقتصادية، الناتج الإجمالي المحلي.

تصنيف JEL : **O1**.

المؤلف المرسل: جوزيف نعمه موسى، **الإيميل :** joseph.nehme.mousa@gmail.com

Abstract:

The aim of the research is to determine the influence of Administrative corruption in achieving economic development in Syria by studying the negative impact of administrative corruption on indicators of economic development, where it was relied on corruption perceptions index that signifies on extent of administrative corruption and indicators of economic development (gross domestic product- per capital gross domestic product- per capital national income- ratio of exports to imports) to study the relationship between administrative corruption and economic development in Syria. The research relied on the descriptive approach and analytical approach in studying relationships and testing hypotheses by using appropriate models and statistical test on the practical side, as for the theoretical side it deals with the general framework of administrative corruption and economic development. the research found existence of strong inverse relationship between administrative corruption level and economic development in Syria Because of existence of strong inverse relationship between administrative corruption level and the four economic development indicators.

Keywords: Administrative corruption, Economic development, Corruption Perceptions Indicator, Economic development Indicators, Gross Domestic Product.

Jel Classification: **O1**.

I مقدمة:

يشهد العالم انتشاراً واسعاً لظاهرة الفساد بجميع أنواعه ومظاهره بنسب متفاوتة وهذا ما تؤكده المؤشرات الدولية كمؤشر مدركات الفساد، ومؤشر الحوكمة، ومؤشر التنافسية، وغيرها من المؤشرات التي تقيس مستوى الفساد على المستوى الدولي، حيث احتلت سورية المرتبة قبل الأخيرة دولياً على مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 والذي يعبر عن مستوى الفساد الإداري، وهذا الأمر يطرح العديد من التساؤلات حول أثر ظاهرة الفساد الإداري على الاقتصاد الوطني وخاصة أنّ سورية تشهد مرحلة إعادة بناء، ومن هنا برزت مشكلة البحث لدى الباحث والتي عبر عنها بالسؤال الآتي:

ما هي العلاقة بين مستوى الفساد الإداري ومستوى التنمية الاقتصادية في سورية؟

1. فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تمّ العمل على اختبار الفرضية الرئيس التالية:

- **الفرضية الرئيس:** لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية في سورية.

تتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري والناتج الإجمالي المحلي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الدخل القومي.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري ونسبة الصادرات إلى الواردات.

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناوله ظاهرة الفساد الإداري التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبيان طبيعة العلاقة بين الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية من خلال دراسة أثر الفساد الإداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية، وتقديم مقترحات من شأنها تحقيق الإصلاح ومكافحة الفساد الإداري بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية في سورية.

3. منهج الدراسة:

يتبع البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة العلاقات واختبار الفرضيات، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي، كما تمّ الاعتماد على الأدبيات المنشورة لتشكيل الإطار النظري للبحث. أما فيما يتعلق بالجانب الإحصائي، فقد تمّ الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون في اختبار الفرضيات وعلى نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار معنوية العلاقة (الجوهرية) بعد التأكد من صلاحيته لاختبار أثر الفساد الإداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

4. الأداة البحثية:

اعتمد الباحث على البيانات الثانوية في إجراء الدراسة والتي تمّ الحصول عليها من التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية والمكتب المركزي للإحصاء في سورية.

5. متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: مستوى الفساد الإداري في سورية.
- المتغير التابع: التنمية الاقتصادية في سورية.

تمّ الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية لقياس مستوى الفساد الإداري في سورية، وعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج الإجمالي المحلي– نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي– نصيب الفرد من الدخل القومي– نسبة الصادرات إلى الواردات) لقياس التنمية الاقتصادية في سورية.

II الإطار النظري للدراسة:

1. الفساد الإداري:

1.1. مفهوم الفساد الإداري:

يُعرّف الفساد الإداري بأنه الممارسة السلوكيّة التي لا تخضع لضابط أو معيار معين وخاصة المعايير البيروقراطية، أو كل انحراف بالسلطة العامة الممنوحة للموظفين عن الأهداف المقررة لها قانونيّاً، ويشمل محاولة شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة (الديحاني، 2017، ص171).

2.1. مظاهر الفساد الإداري:

يتخذ الفساد الإداري المظاهر التالية (بن ناعة، 2015، ص_ص 85–86):

- **الرشوة:** أي الحصول على أموال أو أي منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.
- **المحاباة والمحسوبية:** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص دون أن يكون مستحق لها أو تفضيل جهة على أخرى بغير حق للحصول على مصلحة معينة.
- **نهب المال العام:** أي حصول على أموال الدولة والتصرّف بها من غير وجه حق تحت مسميات أخرى والإسراف في استخدام المال العام.

- **عدم احترام العمل والتراخي فيه:** كعدم الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي، وقراءة الجرائد، واستقبال الزوار، والكسل وعدم الرغبة في إنجاز العمل.
- **السلبيّة:** ومن صور ذلك اللامبالاة وعدم إبداء الرأي والامتناع عن المشاركة في اتخاذ القرارات.
- **الاحتيال والابتزاز:** أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

3.1. قياس الفساد الإداري:

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد (CPI) والذي تقي يم وترتب الدول فيه طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين فيها، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استبيانات متخصصة، وحتى تدرج أي دولة في مقياس مدركات الفساد لابد أن يحتوي على الأقل 3 مسوحات موثوقة، كما أنه يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمنا المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها (تقرير مؤشر مدركات الفساد، 2018، ص 1).

2. التنمية الاقتصادية:

1.2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرّف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي تحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج (الغرباوي، 2015، ص 32).

كما تعرّف التنمية الاقتصادية على أنها استخدام واستغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة للجميع في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي تفوق معدل النمو السكاني، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (الشبول، 2008، ص 9).

2.2. مؤشرات التنمية الاقتصادية:

توجد العديد من مؤشرات التنمية الاقتصادية نذكر منها: (مصطيفى، سانية، 2014، ص–ص 44–45) (نافزيجر، 2018، ص 23):

- الناتج الإجمالي المحلي.

- نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي.
- الفقر النسبي أو المطلق.
- الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني.
- معدلات نمو البطالة.
- الحالة الصحية للفرد.
- مستوى الانتاجية.
- نسبة الصادرات إلى الواردات.
- نصيب الفرد من الدخل القومي.
- التضخم.

3.2. أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية ثلاث أهداف جوهرية تتمثل بما يلي (المعلم، 2017، ص 39):

- **توفير الحاجات الأساسية:** يحتاج الفرد لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، والتنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة.
- **رفع مستوى معيشة الأفراد:** يتحقق ذلك بزيادة مداخيل الفرد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الانسانية والثقافية في المجتمع.
- **توفير عنصر الحرية:** يُقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والاعتمادية، وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها.

3. العلاقة بين الفساد والتنمية:

1.3. الفساد كمعوق للتنمية:

إنّ عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي ترتبط بزيادة معدل الفساد في بعض الحالات، فالفساد الإداري يؤدي إلى الاستنزاف المتزايد لموارد التنمية النادرة نسبياً والتي يكون المجتمع في أمس الحاجة إليها، حيث أنّ تزايد معدلات انتشار الفساد يضطر الحكومات إلى تحويل حصص متزايدة من دخولها القومية نظم منع ومحاربة الفساد فيها وهذا يعد دليلا من السهل ملاحظته وقياسه من بين آثار الفساد على جهود التنمية، كما أنّ

ضياع الأموال الناتج عن الأشكال المختلفة للفساد الإداري كالرشوة والاختلاس يشكل ضرراً بالغاً يصيب الدولة في مواردها القومية وبالتالي سينعكس أثره بشكل أزمة مالية أو ضعف موارد العملية التنموية. ولا بدّ من الإشارة إلى الأثر الضار الذي يرتبه الفساد الإداري على جهود التنمية الوطنية لا يتسم بطابع مالي بحت، فالضرر والاحباط اللذان يصيبان جوانب معنوية في الإنسان مثل الكرامة والسمو الروحي والتفاؤل يعتبر عقبة خطيرة تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها نفس خطورة الأضرار الأخرى الأكثر مادية (محمد، 1994، ص60).

2.3. الفساد المصاحب لعملية التنمية:

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل الفساد الإداري نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي؟ أم هو أحد المظاهر المصاحبة لعملية النمو؟

إذا بدأنا بالسؤال الأول، فمعظم البلدان النامية تعيش واقعاً يعكس الكثير من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الواقع يفرز مشكلات تتعلق بالعمالة والتوظيف، والتدهور السريع في الطاقات الإنتاجية والبنيات الأساسية والأجهزة الإدارية، والعجز في إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والأقاليم، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني وغيرها، حيث أنّ كل هذه العوامل تعد أرضاً خصبة لظهور وانتشار واستمرار التسيب والفساد والذي يمكن تبريره على أنه نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

أمّا الشق الثاني من السؤال، فإنّ التنمية وما يصاحبها من تحضر وحراك سكاني وتغيرات كالتغيرات التي تحدث العلاقات السائدة بين الأعضاء والجماعات، والتغير في الأدوار والمكانات الاجتماعية والاقتصادية، والتغير في الأنماط الثقافية للمجتمع والعادات والتقاليد، قد تساعد على ظهور وانتشار حالات فساد وتسيب جديدة ترتبط بظروف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كرد فعل عن عمليات التنمية التي تحدث في المجتمع، فهذه التغيرات قد تخلق انحراف سلوكي ناتج عن اقتلاع الانسان من بيئته وتحلله من معايير الضبط السلوكي والخضوع لإغراءات التكسّب والأعمال غير المشروعة (محمد، 1994، ص 61).

III النتائج واختبار الفرضيات:

لاختبار صحة الفرضيات قام الباحث بجمع البيانات عن قيم مؤشر مدركات الفساد وقيم المؤشرات الاقتصادية (الناتج الإجمالي المحلي، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، نصيب الفرد من الدخل القومي، نسبة الصادرات إلى الواردات) للأعوام المدروسة.

الجدول (1) قيم مؤشر مدركات الفساد والمؤشرات الاقتصادية بين عامي 2003-2018.

العام	مؤشر مدركات الفساد	الناتج الإجمالي المحلي (م.ل.س)	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (ل.س)	نصيب الفرد من الدخل القومي (ل.س)	نسبة الصادرات إلى الواردات
2004	34	1266890	69609	64293	%90
2005	34	1506439	82068	75022	%84
2006	29	1726404	91146	84877	%95
2007	24	2020838	105406	99371	%85
2008	21	2448060	124621	116998	%84
2009	26	2520705	125252	117915	%68
2010	25	2834517	137471	128553	%70
2011	26	3252720	153982	143580	%52
2012	26	3024842	139787	134316	%25
2013	17	2937561	132508	126793	%19
2014	20	3562623	156861	150672	%11
2015	18	4524911	194469	186499	%14
2016	13	5696999	238978	228253	%15
2017	14	8277812	381466	243272	%12

المصدر: (تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2018، transparency.org).

(تقرير المكتب المركزي للإحصاء لعام 2018، cbssyr.sy)

علماً أنّ:

- **مؤشر مدركات الفساد:** قيمة تتراوح بين (0 – 100) تدلّ على مستوى الفساد الإداري، حيث تمثل القيمة 0 أعلى مستويات الفساد المدرك بينما تمثل القيمة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.
- **الناتج المحلي الإجمالي:** قيمة مُصرّح بها بملايين الليرات السورية.
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** قيمة مُصرّح بها بالليرة السورية.
- **نصيب الفرد من الدخل القومي:** قيمة مُصرّح بها بالليرة السورية.
- **نسبة الصادرات إلى الواردات:** ناتج قسمة الصادرات السورية على الواردات × 100

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري والناتج الإجمالي المحلي، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باختبار بيرسون كما يلي:

الجدول 2: اختبار بيرسون للعلاقة بين مستوى الفساد الإداري والناتج الإجمالي المحلي

		الفساد الإداري	الناتج الإجمالي المحلي
الفساد الإداري	Pearson Correlation	1	-.805**
	Sig. (2-tailed)		.001
	N	14	14
الناتج الإجمالي المحلي	Pearson Correlation	-.805**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N	14	14

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نستنتج من الجدول 2 أن هناك علاقة عكسية قوية قيمتها R= -0.805 بين الفساد الإداري والناتج الإجمالي المحلي. ولاختبار معنوية العلاقة قام الباحث باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

الجدول 3: تقدير الارتباط الخطي البسيط بين مستوى الفساد الإداري والناتج الإجمالي المحلي

المصدر	معامل الارتباط	مربع معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر	Durbin-Watson
1	.805[a]	.649	.619	1151369.71205	1.138

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبيّن من الجدول 3 أن قيمة dw= 1.138 ومن جدول إحصائية دربن واتسن فإن قيمة dl=0.97 وقيمة du= 1.133 وذلك عند k=1 و n=12، أي أنّ du<dw<2 وهذا ما يدلّ على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي (لا يوجد ارتباط ذاتي).

واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الفساد الإداري على الناتج الإجمالي المحلي كما يلي:

الجدول 4: نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الفساد الإداري على الناتج الإجمالي المحلي

المصدر		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة.
1	الانحدار	2.938E13	1	2.938E13	22.164	.001[a]
	المتبقي	1.591E13	12	1.326E12		
	الإجمالي	4.529E13	13			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبيّن من الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة والبالغة (22.164) هي أكبر من قيمة F الجدوليّة (2.53) عند مستوى الدلالة 0.05، وبناء على صلاحية النموذج قام الباحث بتحليل الانحدار كما في الجدول الآتي:

الجدول 5: تقدير الانحدار الخطي البسيط بين مستوى الفساد الإداري والناتج الإجمالي المحلي

المصدر	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	8592113.781	1174214.280		7.317	.000
الفساد الإداري	228404.501-	48515.216	805-	4.708-	.001

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نقارن قيمة sig مع قيمة الفا المفروضة 0.05 فنجد أن sig = 0.01 أصغر من 0.05 كما أن قيمة t المحسوبة والبالغة (4.708) هي أكبر من قيمة t الجدوليّة (1.646) عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فالنموذج معنوي.

الشكل 1: الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي المعيارية (بين مستوى الفساد الإداري والناتج الإجمالي المحلي)

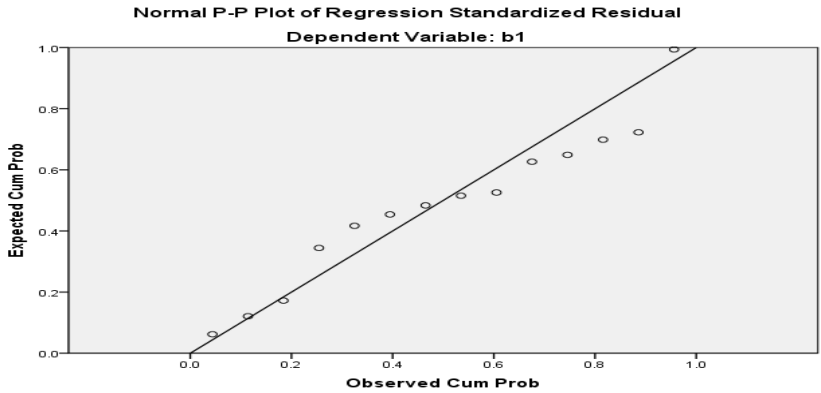

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي المعيارية يمكن التوصل إلى كون البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط البياني أي أنّ البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً.

بعد اختبار العلاقة ومعنويتها نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الفساد الإداري والناتج الإجمالي المحلي.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باختبار بيرسون كما يلي:

الجدول 6: اختبار بيرسون للعلاقة بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي

		الفساد الإداري	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي
الفساد الإداري	Pearson Correlation	1	-.769**
	Sig. (2-tailed)		.001
	N	14	14
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي	Pearson Correlation	-.769**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N	14	14

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نستنتج من الجدول 6 أن هناك علاقة عكسية قوية قيمتها R= 0.769- بين الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولاختبار معنوية العلاقة قام الباحث باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

الجدول 7: تقدير الارتباط الخطي البسيط بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي

المصدر	معامل الارتباط	مربع معامل التحديد	معامل التحديد لمعدل	الخطأ المعياري المقدر	Durbin-Watson
1	.769[a]	.591	.557	52786.26604	1.198

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبيّن من الجدول 7 أن قيمة 1.198 ومن جدول إحصائية درين واتسن فإن قيمة dl=0.97 وقيمة du= 1.133 وذلك عند k=1 و n=12، أي أنّ du<dw<2 وهذا ما يدلّ على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

استخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الفساد الإداري على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي كما يلي:

الجدول 8: نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير بين الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي

Model		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
1	الانحدار	4.837E10	1	4.837E10	17.359	.001[a]
	المتبقي	3.344E10	12	2.786E9		
	الاجمالي	8.181E10	13			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبيّن من الجدول السابق ان قيمة F المحسوبة والبالغة (17.359) هي أكبر من قيمة F الجدوليّة (2.53) عند مستوى الدلالة 0.05، وبناء على صلاحية النموذج قام الباحث بتحليل الانحدار كما في الجدول الآتي:

الجدول 9: تقدير الانحدار الخطي البسيط بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي

المصدر	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	368858.984	53833.609		6.852	.000
الفساد الإداري	-9267.284-	2224.253	.769-	4.166-	.001

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نقارن قيمة sig مع قيمة الفا المفروضة 0.05 فنجد أن 0.01 = sig أصغر من 0.05، كما يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة والبالغة (4.166) هي أكبر من قيمة t الجدوليّة (1.646) عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي يعتبر النموذج معنوي.

الشكل 2: الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي المعيارية (بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي)

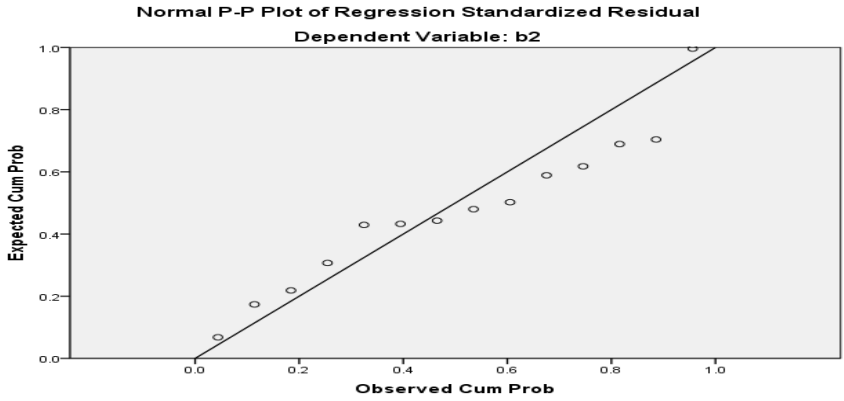

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي المعيارية يمكن التوصل إلى كون البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط البياني أي أنّ البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً.

بعد اختبار العلاقة ومعنويتها نرفض الفرضية ونقبل الفرضية البديلة بأن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الدخل القومي، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باختبار بيرسون كما يلي:

الجدول 10: اختبار بيرسون للعلاقة بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الدخل القومي

		الفساد الإداري	نصيب الفرد من الدخل القومي
الفساد الإداري	Pearson Correlation	1	-.870**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	14	14
نصيب الفرد من الدخل القومي	Pearson Correlation	-.870**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	14	14

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نستنتج من الجدول 10 أن هناك علاقة عكسية قوية قيمتها R= 0.870- بين الفساد الإداري ونصيب الفرد من الدخل القومي. ولاختبار معنوية العلاقة قام الباحث باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

الجدول 11: تقدير الارتباط الخطي البسيط بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الدخل القومي

المصدر	معامل الارتباط	مربع معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر	Durbin-Watson
1	.870[a]	.757	.737	27177.58479	1.247

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبيّن من الجدول 11 أن قيمة dw= 1.247 ومن جدول إحصائية دربن واتسن فإن قيمة dl=0.97 وقيمة du= 1.133 وذلك عند k=1 و n=12، أي أنّ du<dw<2 وهذا ما يدلّ على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الفساد الإداري على نصيب الفرد من الدخل القومي كما يلي:

الجدول 12: نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الفساد الإداري على نصيب الفرد من الدخل القومي

Model		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
1	الانحدار	2.762E10	1	2.762E10	37.398	.000[a]
	المتبقي	8.863E9	12	7.386E8		
	الإجمالي	3.649E10	13			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبيّن من الجدول 12 السابق أن قيمة F المحسوبة والبالغة (37.398) هي أكبر من قيمة F الجدوليّة (2.53) عند مستوى الدلالة 0.05، وبناء على صلاحية النموذج قام الباحث بتحليل الانحدار كما يبين الجدول الآتي:

الجدول 13: تقدير الانحدار الخطي البسيط بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الدخل القومي

المصدر		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	الثابت	299319.554	27716.821		10.799	.000
	الفساد الإداري	-7003.241-	1145.181	.870-	6.115-	.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نقارن قيمة sig مع قيمة الفا المفروضة 0.05 فنجد أن 0.00 = sig أصغر من 0.05، كما يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة والبالغة (6.115) هي أكبر من قيمة t الجدوليّة (1.646) عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فالنموذج معنوي.

الشكل 3: الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي المعيارية (بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الدخل القومي)

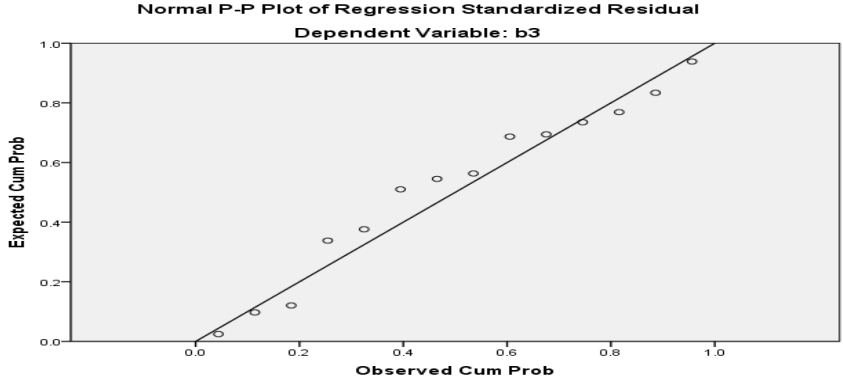

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي المعيارية يمكن التوصل إلى كون البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط البياني أي أنّ البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً.

وبعد اختبار العلاقة ومعنويتها نرفض الفرضية ونقبل الفرضية البديلة بأن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الدخل القومي.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري وبين نسبة الصادرات إلى الواردات، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باختبار بيرسون كما يلي:

الجدول 14: اختبار بيرسون للعلاقة بين مستوى الفساد الإداري ونسبة الصادرات إلى الواردات

		الفساد الإداري	نسبة الصادرات إلى الواردات
الفساد الإداري	Pearson Correlation	1	.774**
	Sig. (2-tailed)		.001
	N	14	14
نسبة الصادرات إلى الواردات	Pearson Correlation	.774**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N	14	14

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نستنتج من الجدول 14 أن هناك علاقة عكسية قوية قيمتها R= 0.774- بين الفساد الإداري ونسبة الصادرات إلى الواردات. ولاختبار معنوية العلاقة قام الباحث باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

الجدول 15: تقدير الارتباط الخطي البسيط بين مستوى الفساد الإداري ونسبة الصادرات إلى الواردات

المصدر	معامل الارتباط	مربع معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الانحراف المعياري المقدر	Durbin-Watson
1	.774[a]	.598	.565	22.34701	.981

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبيّن من الجدول 15 أن قيمة dw= 0.981 ومن جدول إحصائية دربن واتسن فإن قيمة dl=0.97 وقيمة du= 1.133 وذلك عند k=1 و n=12، أي أنّ dl<dw<du وفي هذه الحالة لا يمكن تحديد فيما إذا كان هناك ارتباط خطي أم لا.

قام الباحث باستخدام نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الفساد الإداري على نسبة الصادرات إلى الواردات كما يلي:

الجدول 16: نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الفساد الإداري على نسبة الصادرات إلى الواردات

Model		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
1	الانحدار	8928.193	1	8928.193	17.878	.001[a]
	المتبقي	5992.664	12	499.389		
	الإجمالي	14920.857	13			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبيّن من الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة والبالغة (17.878) هي أكبر من قيمة F الجدوليّة (2.53) عند مستوى الدلالة 0.05، وبناء على صلاحية النموذج قام الباحث بتحليل الانحدار كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول 17: تقدير الانحدار الخطي البسيط بين مستوى الفساد الإداري ونسبة الصادرات إلى الواردات

المصدر	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	41.282	22.790		1.811	.095
الفساد الإداري	3.981-	.942	.774-	4.228-	.001

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

نقارن قيمة sig مع قيمة الفا المفروضة 0.05 فنجد أن 0.01 = sig أصغر من 0.05، كما يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة والبالغة (4.228) هي أكبر من قيمة t الجدوليّة (1.646) عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فالنموذج معنوي.

الشكل 4: الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي المعيارية (بين مستوى الفساد الإداري ونسبة الصادرات إلى الواردات)

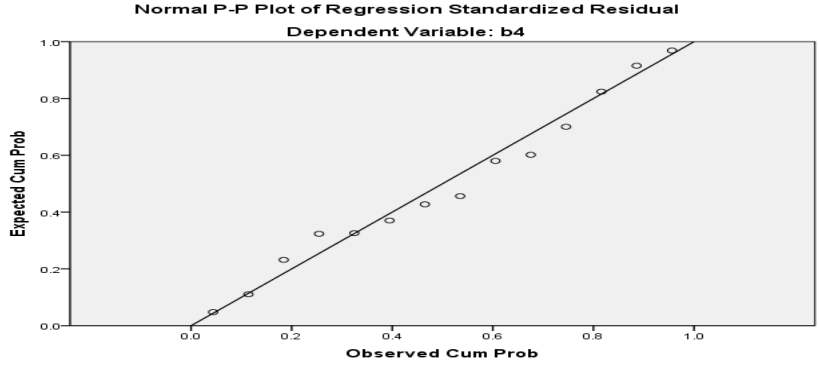

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي المعيارية يمكن التوصل إلى كون البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط البياني أي أنّ البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً.

بعد اختبار العلاقة ومعنويتها نرفض الفرضية ونقبل الفرضية البديلة بأن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري ونسبة الصادرات إلى الواردات.

5. الفرضية الرئيس: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية في سورية.

باعتبار أنه توجد علاقة عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري ومؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، نصيب الفرد من الدخل القومي، نسبة الصادرات إلى الواردات)، فهذا يعني وجود علاقة عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين مستوى الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية في سورية وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية في سورية ونقبل الفرضية البديلة بأن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية في سورية.

IV الخاتمة:

1. النتائج:

- تبيّن نتائج الاختبار وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد الإداري وبين الناتج الإجمالي المحلي في سورية، أي أنه كلما ازدادت حدة الفساد الإداري في سورية انخفض بالمقابل الناتج الإجمالي المحلي، وباعتبار أنّ العلاقة "قوية" بين المتغيرين فهذا يعني أنّ وصول الفساد الإداري إلى مستوى عالي سيؤدي إلى انخفاض كبير في الناتج الإجمالي المحلي، أي أنه كلما ازدادت جهود الإصلاح لمكافحة الفساد الإداري في سورية ارتفع الناتج الإجمالي المحلي.
- تبيّن نتائج الاختبار وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، أي أنه كلما ارتفع مستوى الفساد الإداري في سورية انخفض بالمقابل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، وباعتبار أنّ العلاقة "قوية" بين المتغيرين فهذا يعني أنّه إذا ارتفع مستوى الفساد الإداري بشكل كبير سيصاحبه انخفاض كبير في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي،

وبالتالي كلما ازدادت جهود الإصلاح لمكافحة الفساد الإداري في سورية انعكس ذلك إيجاباً على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي.

- تبيّن نتائج الاختبار وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد الإداري ونصيب الفرد من الدخل القومي، أي أنه كلما ازدادت حدة الفساد الإداري في سورية انخفض بالمقابل نصيب الفرد من الدخل القومي، وأي ارتفاع في مستوى الفساد سيقابله انخفاض في نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي كلما ازدادت جهود الإصلاح لمكافحة الفساد الإداري في سورية ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي.
- تبيّن نتائج الاختبار وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد الإداري ونسبة الصادرات إلى الواردات، أي أنه كلما ازدادت حدة الفساد الإداري في سورية انخفضت بالمقابل نسبة الصادرات إلى الواردات، وباعتبار أنّ العلاقة "قوية" بين المتغيرين فهذا يعني أنّ وصول الفساد الإداري إلى مستوى عالي سيؤدي إلى انخفاض كبير في نسبة الصادرات إلى الواردات (الانكشاف التجاري).
- توجد علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية في سورية باعتبار وجود علاقة عكسية بين مستوى الفساد الإداري ومؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، نصيب الفرد من الدخل القومي، نسبة الصادرات إلى الواردات)، أي أنّه كلما ارتفاع مستوى الفساد الإداري في سورية سيؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية في سورية وكلما تكاثفت جهود الإصلاح ومكافحة الفساد الإداري في سورية ساعد ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية الضرورية في مرحلة إعادة البناء التي تمر بها البلاد حالياً.

وبناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- متابعة تنفيذ المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي بدأ في عام 2017 باعتباره مشروعاً واعداً.
- تفعيل دور أجهزة الرقابة ضمن المؤسسات العامة للحد من الفساد الإداري.
- ضرورة القيام بالمساءلة بشكل علني من قبل لجان المساءلة حتى تكون وسيلة ردع لممارسة الفساد الإداري.
- محاسبة الفاسدين بشكل علني حتى يكون للمحاسبة أثر ردعي لعملية الفساد.

- ضرورة اعتماد الشفافية في عمل المؤسسات العامة بما يسهم في الحد من الفساد الإداري.

V المراجع

1. الطاهر بن ناعة ، دور القيادة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الجزائرية– دراسة حالة بلدية عين الحجل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة محمد بو ضيوف المسيلة، الجزائر، 2015.
2. سلطان الديحاني، تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الدولية للبحوث التربوية، المجلد41، العدد2، 2017.
3. محمد الشبول، النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر، عمّان، الأردن، 2008.
4. شادي الغرباوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.
5. صلاح الدين محمد، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض: السعودية، 1994.
6. عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة، بيروت، لبنان، 2014.
7. جميلة المعلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة– دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017.
8. واين نافزيجر، التنمية الاقتصادية. دار حميثرا للنشر والطباعة، القاهر، مصر، 2018.
9. transparency.org: تقرير مؤشر مدركات الفساد (2018)، تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد: http:// transparency.org/
10. cbssyr.sy : تقرير المكتب المركزي للإحصاء (2018): http: //cbssyr.sy/